مقابل ضمانات حكومية للهروب من العجز في السداد

البنوك السعودية تتجه لتمويل شركات الطيران لرفع الأرباح

الرياض - «العربية نت»: أوضح مختصون في مجال التمويل إن البنوك السعودية والخليجية تطرق باب تمويل شركات الطيران بحثا عن زيادة الأرباح، مشيرين إلى أن البنوك تقوم بتمويل شراء الطائرات مقابل ضمانات حكومية للهروب من العجز في السداد.

واعتبر خبراء أن البنوك تتسابق نحو المشاريع غير التقليدية، ومنها صناعة النقل الجوي، وذلك لأن بعض الدول الخليجية تقدم بعض المميزات لشركات الطيران على هيئة وفود مدعوم خلال فترة الدعم لهذه لشركات.

وأشار المختص في المجال المصرفي فضل البوعينين إلى أن اتجاه البنوك المحلية والخليجية لتمويل شركات الطيران الخليجية والمساهمة في طفرة صناعة الطيران في المنطقة، وسعيها لتنويع المحافظ الاستثمارية والتركيز على القطاعات المحققة للربحية هو السبب الذي جعل البنوك المحلية والخليجية تقرر الدخول في مجال تمويل قطاع شركات الطيران، وبما لا يحملها مخاطر كبيرة في القروض المعطاة بحسب جريدة «الرياض». وأوضح ابوعينين أن البنوك تقوم بتمويل شراء الطائرات بمقابل ضمانات حكومية لضمان مخاطر العجز في السداد مستقبلا، مشيرا إلى أن هذه الصفقات تكون غالبا بمبالغ ضخمة قد يعجز بنك واحد عن تمويلها، الأمر الذي يجعل البنوك تتحالف فيما بينها.

من جهة أخرى، أوضح المحلل الإقتصادي والمالي الدكتور عبدالله باعشن أن تمويل الشركات من أهم نشاطات البنوك، ومن الملاحظ أن بنك الأهلي ومجموعة سامبا يتركز عملهم على تمويل الشركات ويقتصر عمل بقية البنوك في المملكة على تمويل الأفراد.

وأضاف باعشن أن قطاع الطيران من القطاعات التي تشهد نموا في الوقت الحالي بسبب انخفاض أسعار النفط وزيادة عدد المسافرين في منطقة الخليج، مستدركا أن قيام البنوك المحلية والخليجية بتمويل قطاع شركات الطيران يدل على أن البنوك وجدت مجالا ذا ربحية عالية، وتنافسية وسوقا كبيرة تنمو بشكل سريع. وأكد أن البنوك تفضل الشركات التي تعتمد ضوابط الحوكمة في انظمتها المحاسبية، كون ذلك يمثل اتجاهاً عالمياً وفق الممارسات المعمول بها، مبينا أن هناك سباقا محموما من البنوك المحلية والخليجية نحو المشاريع غير التقليدية، ومنها صناعة النقل الجوي وتمويل وإنشاء المطارات والنقلة النوعية التي تشهدها دول الخليج العربي في زيادة شركات الطيران.

إلى ذلك ذكرت شركة إيرباص الأوروبية لصناعات الطائرات ان 47% من صفقاتها لبيع الطائرات لشركات طيران في منطقة الشرق الأوسط في الأحد عشر شهرا الأولى من العام الماضي مولتها بنوك محلية، وذلك بزيادة 17% عن عام 2013 بأكمله، وتتزايد القدرات التنافسية للبنوك الخليجية التي تحوز ودائع نقدية ضخمة تقدر بنحو 1.15 تريليون دولار في أسواق إقراض صناعة الطيران، ويتيح ذلك لشركات الطيران في المنطقة الحصول على تمويل بكلفة اقل بينما يشكل تهديدا لهيمنة البنوك العالمية ومؤجري الطائرات الذين شهدوا انتعاشا مع النمو المتسارع لصناعة الطيران في الخليج.

الشركة الاستشارية الهندسية تعرض نتائجها في نهاية الربع الأول من العام الحالي

وزير المواصلات البحريني: 15.4 مليار دولار كلفة القطار الخليجي

المنامة - «وكالات»: كشف وزير المواصلات البحريني، كمال أحمد، عن تحديد وحجز مسار مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون الخليجي داخل البحرين، واختيار مساحة الأرض اللازمة لمحطة السكك الدولية، وساحة الشحن المصاحبة، عند نقطة الالتقاء مع جسر الملك حمد المزمع إنشاؤه بين البحرين والسعودية، مؤكدا أن الكلفة التقديرية لإجمالي المشروع على المستوى الخليجي تصل إلى 15.4 مليار دولار.

وقال الوزير رداً على سؤال نيابي، إن الشركة الاستشارية الهندسية المعينة من قبل المؤسسة العامة لجسر الملك فهد، لدراسة أفضل الطرق الفنية والبيئية والمالية لبناء الجسر الجديد الرابط بين البحرين والسعودية، والكلفة المالية وخيارات التمويل والجدول الزمني لتنفيذ المشروع، تعرض نتائجها في نهاية الربع الأول من العام الجاري.

وأضاف «على ضوء نتائج الدراسة، سيتم الاتفاق على الخطوات المقبلة للاستمرار في تنفيذ المشروع، ومن أهمها تحديد الإطار العام للمشروع وأفضل المسارات ونقاط الربط والجدول الزمني للتنفيذ والميزانية والخيارات التمويلية».

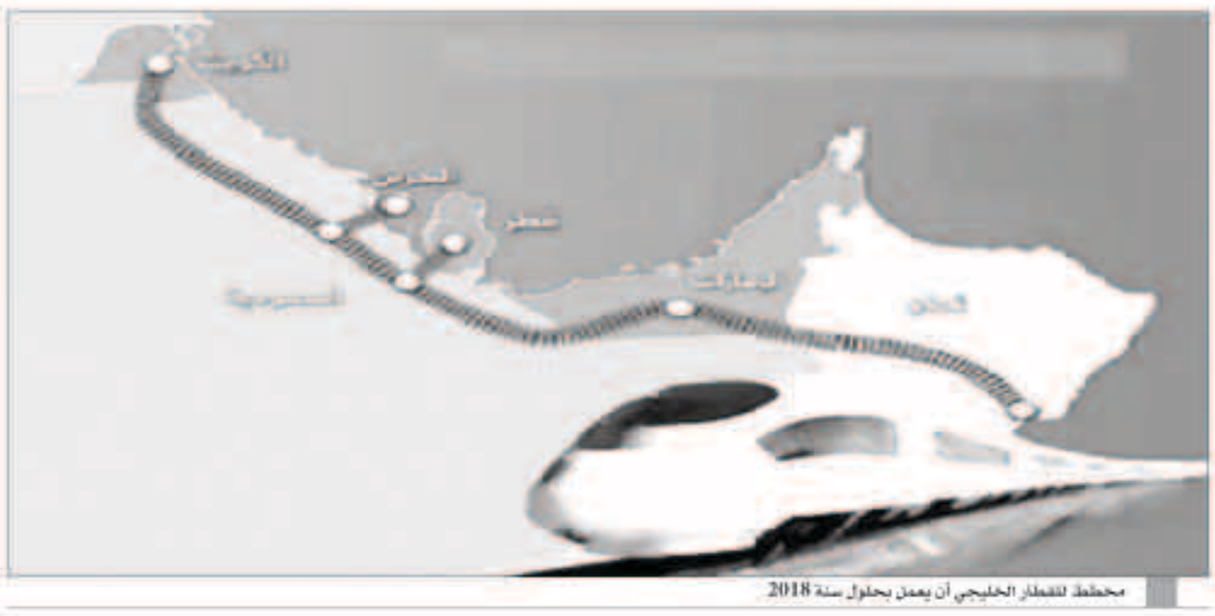

مخطط للقطار الخليجي أن يعمل بحلول سنة 2018

جسر الملك فهد

وكانت لجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول المجلس، كلفت المؤسسة العامة لجسر الملك فهد بمشاركة الأمانة العامة، بدراسة الجدوى الفنية للربط بين المملكتين عن طريق جسر، لاختلاف الوضع مع الربط البري بين الدول الأخرى، كونه يحتاج إلى جسر بحري لربط البلدين.

وذكر الوزير أن اللجنة المشتركة من عدة وزارات، انتهت من دراسة وتحديد مساحة الأرض اللازمة لمحطة السكك الحديدية الدولية، وساحة الشحن المصاحبة، عند نقطة الالتقاء مع جسر الملك حمد، المزمع إنشاؤه بين البحرين والسعودية.

وقال إن «الهدف الأساس من القطار ربط البحرين مع دول المجلس والسوق الخليجي، وليس الربط الداخلي، ما يساعد على تقليل الازدحامات المرورية على جسر الملك فهد، مع العلم أنه توجد هناك شبكات للقطارات الداخلية في بعض دول المجلس مثل السعودية والإمارات، وعليه ستكون الشبكة الداخلية جزءاً من سكة حديد دول مجلس التعاون».

بدءاً من الكويت

يذكر أن المسار الأولي لشبكة سكة حديد دول مجلس التعاون الخليجي تبدأ من الكويت مروراً بالسعودية إلى البحرين، ومن الدمام إلى قطر عن طريق منفذ سلوى، ويربط الدوحة بالبحرين عن طريق الجسر المزمع إنشاؤه بين البلدين، ومن السعودية إلى أبوظبي ومدينة العين الإماراتية، ومن ثم إلى مسقط عبر صحار، وبلغ الطول التقديري لمسار الشبكة حوالي 2117 كيلومترا.

وقدرت الكلفة الإجمالية لإنشاء البنية التحتية للمشروع بـ15.4 مليار دولار، شاملا لمشروع الربط بين البحرين والسعودية من خلال جسر الملك حمد، بينما وجه المجلس الأعلى لدول المجلس إلى الانتهاء من المشروع بحلول عام 2018. وأقر خلال العامين الماضيين كراستي المواصفات والمعايير الفنية والتشغيلية الشاملة للمشروع، بينما أكدت الأمانة العامة لدول المجلس أهمية الالتزام بها أثناء مراحل التنفيذ، والتأكد من مواءمة المواصفات الفنية المستخدمة في كافة الدول الأعضاء، لتنفيذ المشروع وتشغيله بشكل متكامل.

الرقم قد يتضاعف خلال الأعوام العشرة المقبلة مع نمو الطبقة المتوسطة في البلدان النامية

400 مليار دولار هدر الغذاء سنوياً و800 مليون جائع

ملايين الأطنان من الأغذية تهدر سنوياً في العالم

روما - «رويترز»: أعلنت جماعة بحثية إن تقليص هدر الغذاء من جانب المستهلكين قد يوفر للاقتصاد العالمي ما يصل إلى 300 مليار دولار سنوياً بحلول العام 2030، لأن ثلث كل الأغذية التي يجري إنتاجها في انحاء العالم يتم في نهاية المطاف التخلص منها.

وقالت الجماعة إنه على مستوى العالم تبلغ قيمة الهدر الغذائي 400 مليار دولار سنوياً، وإن هذا الرقم قد يقفز إلى 600 مليار دولار في الأعوام العشرة القادمة مع نمو الطبقة المتوسطة في البلدان النامية.

وقال التقرير الصادر عن اللجنة العالمية للاقتصاد والمناخ التي يرأسها الرئيس المكسيكي السابق فيليب كالديرون إن خفض حجم الأغذية التي يتخلص منها المستهلكون ما بين 20 و50 في المئة قد يوفر ما بين 120 مليار دولار و300 مليار بحلول العام 2030.

وأضاف التقرير أن هدر الغذاء في البلدان النامية يرجع في جانب كبير منه إلى عدم كفاء أجهزة التبريد وضعف حلقات النقل إلى الأسواق والمصانع.

وقالت هيلين مانتفورد مديرة البرنامج الإقليمي لاقتصاد المناخ الجديد وهو أحد مشروعات اللجنة العالمية في بيان «تقليل هدر الغذاء يؤدي إلى زيادة الكفاءة وتحسين الإنتاجية وتحقيق وفر مباشر للمستهلكين».

وأضافت قولها «إنه يؤدي أيضا إلى إتاحة مزيد من الغذاء لإطعام ما يقدر بنحو 805 ملايين نسمة يذهبون للنوم كل يوم وهم جوعى».

صعود الدولار يكبد الذهب أكبر خسارة شهرية منذ سبتمبر

لندن - «رويترز»: تعافى الذهب في آخر جلسة، إذ خففت بيانات أميركية مختلطة من التوقعات بأن يجري مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) زيادة لأسعار الفائدة هذا العام لكنه مع ذلك يتجه إلى تسجيل أكبر تراجع شهري له منذ سبتمبر بفعل صعود الدولار واقتراب الأسهم الأوروبية من أعلى مستوى لها في سبعة أعوام.

وانخفض الذهب نحو سبعة في المئة من أعلى مستوى له في خمسة أشهر فوق 1300 دولار للأوقية، الذي سجله في يناير في ظل التوقعات برفع أسعار الفائدة الأميركية التي قوضت جاذبية المعدن باعتباره ملاذا آمنا.

وبحلول الساعة 1914 بتوقيت غرينتش من آخر تداول الجمعة ارتفع سعر الذهب في المعاملات الفورية 0.3 بالمئة إلى 1212.10 دولار للأوقية.

وارتفع سعر الذهب في العقود الأميركية الآجلة لتسليم أبريل ثلاثة دولارات إلى 1213.10 دولار للأوقية.

وارتفع الدولار مقابل سلة العملات الرئيسية ويتجه إلى تسجيل ثامن صعود شهري له على التوالي بعد التعديل بالنقصان لمعدل نمو الاقتصاد الأميركي في الربع الرابع للعام والذي كان اقل مما تنبأ به المحللون.

وفي تقرير منفصل أظهر مسح استقصائي أن مؤشر ثقة المستهلك الأميركي تراجع في شهر فبراير شباط من أعلى مستوى له في 11 عاما.

تعزيز الجهود لربط تدفق أرصدته بدعم التنمية الاقتصادية على المستوى العالمي

بريطانيا تدعم توسيع قطاع التمويل الإسلامي دولياً

بنك انكلترا شارك باجتماع دولي لتوسيع نطاق التمويل الإسلامي

لندن - «وكالات»: شاركت بريطانيا في استضافة اللقاء الثاني لمجموعة الاستثمار والتمويل الإسلامي العالمي الذي عُقد في 26 فبراير، في العاصمة الماليزية كوالالمبور، تحت شعار «توسيع حدود قطاع التمويل الإسلامي».

وناقش اللقاء الذي ترأسه وزير الدولة في الخارجية البريطانية، هيوغو سوابر إلى جانب الدكتور زيتي اختر، محافظ البنك المركزي في ماليزيا، العوامل المحركة لقطاع التمويل الإسلامي والفرص الرئيسة في مجالات البنية التحتية وتمويل المشاريع وأسواق رأس المال والأعمال المصرفية والتأمين.

وبحسب بيان صحافي بريطاني توافق المجتمعون على نقاط عدّة أبرزها: تحسين سبل التواصل لتعزيز فهم التمويل الإسلامي على المستوى العالمي وتوضيح التصورات المتعلقة به؛ وتعزيز الجهود لربط تدفق أرصدة التمويل الإسلامي باحتياجات البنية التحتية ودعم التنمية الاقتصادية على المستوى العالمي.

واعتبر بلال خان، عضو شبكة المحفّزين البريطانيين العالمية التابعة لهيئة التجارة والاستثمار البريطانية، أن اللقاء هو فرصة مهمة لتعزيز مكانة المملكة المتحدة مركزاً للتمويل الإسلامي الغربي، والانخراط مع صانعي القرار الرئيسيين من مختلف انحاء العالم الإسلامي من اجل تطوير استراتيجيات استشرافية بنّاءة.

وأشار خان إلى أن بريطانيا حريصة على العمل مع كوالالمبور والمراكز المالية الإسلامية الأخرى، مثل دبي والبحرين، لتطوير الخدمات المالية الإسلامية التي يُقدر حجمها بتريليوني دولار.

وبعد لقاء كوالالمبور هو الثاني بعد اجتماع افتتاحي عُقد في لندن في مارس العام 2014. وكما في اللقاء السابق، أجريت سلسلة محادثات بين مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى ورائدين في مجال الأعمال من المعنيين بالتمويل الإسلامي في دول عدّة ولا سيما المملكة المتحدة وماليزيا وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة.

ومن أهم المؤسسات المشاركة: بنك إنجلترا ووزارة الخزانة في المملكة المتحدة ومجلس الخدمات المالية الإسلامية INCEIF ومصرف «مايبنك الإسلامي» ومصرف «CIMB الإسلامي» و«مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي».

يذكر أن مجموعة الاستثمار والتمويل الإسلامي العالمي»(GIFIG) أطلقتها بريطانيا في أعقاب «المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي» الذي استضافته في لندن، في أكتوبر العام 2013، بهدف التعرف على الفرص والتحدّيات العالمية الرئيسية التي تواجه التمويل الإسلامي، واستخدام المعرفة الواسعة والخبرة لإيجاد أسواق له بما يدعم النمو والازدهار. وتضم المجموعة وزراء ومحافظي بنوك مركزية ومنظمين، ورؤساء تنفيذيّين للمصارف الإسلامية الكبرى.

ومع الانتشار العالمي المتزايد للتمويل الإسلامي، تصبح هذه المجموعة أفضل منصّة لتعزيز الروابط العابرة للحدود ولمناطق ذات توقيت زمني مختلف، ما يتيح تدفقا سلسا للمعلومات وتسهيلا لمسار اكتشاف أكثر فاعلية للأسعار وتعزيز القدرة التنافسية والابتكار، إضافة إلى الحفاظ على حيوية هذا القطاع.

صادرات نفط إيران تتلقى صدمة من أكبر 4 مشترين بآسيا

صادرات نفط إيران إلى آسيا دون المليون برميل يوميا

طوكيو - رويترز: أظهرت بيانات حكومية وتجارية أن واردات آسيا من النفط الخام الإيراني انخفضت في يناير نحو 22 في المئة عما كانت عليه قبل عام وكان أكبر نصيب من التخفيضات للهند التي طلب حكومتها من شركات التكرير تقليص مشترياتها قبل زيارة الرئيس الأميركي باراك أوباما.

وأوضحت البيانات أن واردات أكبر أربعة مشترين في آسيا - وهم الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية- بلغت في المتوسط 982525 برميلا يوميا الشهر الماضي وهي المرة الأولى التي يهبط فيها مستوى الواردات عن مليون برميل يوميا منذ أكتوبر من العام الماضي.

وقادت الهند التخفيضات في يناير إذ هوت وارداتها بمقدار الثلث حيث استجابت المصافي لطلب الحكومة خفض المشتريات بعد فترة من ارتفاع الواردات وتفادي الانتقادات أثناء زيارة أوباما أواخر الشهر الماضي.

الهند تتوقع أقوى نمو وتخصص 10 مليارات يورو للتنمية

نيودلهي - فرانس برس: أعلن وزير المالية الهندي، ارون جايتلي، اثناء عرضه لميزانية 2015-2016 السبت ان الهند ستنشئ نظاما للضمان الاجتماعي الشامل مع زيادة كبيرة لاستثماراتها في البنى التحتية.

في موازاة ذلك، أعلنت الحكومة الهندية انها ستزيد استثماراتها بـ700 مليار روبية (10 مليارات يورو) في البنى التحتية، خاصة سكك الحديد والطرق البرية لتلبية الحاجة الأساسية للاقتصاد الهندي.

وتأمل الهند تحقيق نمو تتراوح نسبته بين 8% و8.5% في السنة المالية 2015-2016 (تنتهي أواخر مارس)، مقابل 7.4% في السنة التي تشرف على الانتهاء بعد أن سجلت نموا بطيئا حتى العام الفائت.

وقال ارون جايتلي "إن الهند على وشك الإقلاع"، مذكرا بأن النمو الهندي قد يكون الأقوى في العالم هذه السنة.

لكن جرت مراجعة ارقام النمو مؤخرا لتصبح أكثر ارتفاعا بشكل ملحوظ بسبب تغيير في الحساب الإحصائي الذي اثار تساؤلات لدى خبراء الاقتصاد. وأعلنت حكومة رئيس الوزراء، ناريندرا مودي ايضا، انها ستؤجل لعام هدف العودة إلى عجز عام بنسبة 3% حدد فعلا لعام 2017-2018. ويفترض أن يبلغ معدل العجز العام 4.1% في السنة المالية التي تنتهي أواخر مارس.